

القضاء الماروني وعلاقته بالشرع الروماني

مع ذيل عن الاحوال الشخصية

بقلم المحامي الكنسي المتوري لويس المازن

عنوان كتاب تليس الله حضرة الاب الماروني
زياده ، كتاب لمرار البيطريكية المارونية ، يتم في مائة
وعشر صفحات ، بتظم ثمانية . لسته نصف ليرة سورية

قلنا على صفحات بعض الجرائد اليومية^(١) انه رغم كثرة طبع الكتب والتأليف ، فالفيد منها لم يزل تزداد ؛ ويدور في خلدنا ان تأليف حضرة الاب زياده هو من الكتب المفيدة :

اولاً من الوجهة التاريخية لاسيا وان تاريخ التطورات الشرعية في بلادنا ، واصل نشأتها ، لم يزل في عقل الله . وحقاً فقد توخى حضرته اثبات وجود شرائع قانونية مدنية لدى الموارنة منذ قديم الايام .

ثانياً : من الوجهة العملية العملية ، لانه من الثابت ان جزءاً من تلك الشرائع قد انتسخ وتبدل مع تبدل الظروف والايام . ولكن قسماً كبيراً لم يزل سريعاً في المحاكم الكنائسية المارونية وخلافها ، خصوصاً فيما يتعلق بالاحوال الشخصية ، والاقواف ، وبعض امور لها مساس بالاحوال الدينية ، كحاكمة رجال الاكليروس وما شاكلها . وحتى يوم تاريخه ليس لدينا مؤلف يرجع اليه في ضبط القوانين والشرائع التي يتحتم على الدوائر السير بموجبها لدى الاحكام بين المتداعين .

نعم يوجد شيء من ذلك في دستور طائفتنا المعروف بالمجمع اللبناني . ولكن ما هنالك لا يعني بالمرام ، لأن مدار المجمع اللبناني على الاسس الدينية ، وما يناط بها رأساً من الامور المدنية . وما خلا ذلك ، يجب الرجوع به الى الحق العام ، والى اوامر الكرسي الرسولي ، والى العرف القديم ، وهذا تجده مطوراً في كتاب الاب زياده .

فانت ترى من هنا الفائدة الكبرى من تأليف يسرد لنا بايضاح ما كانت عليه الاحكام منذ قديم الايام . وغير خاف على احد ان طائفتنا في مهدها

كانت تُسأس بموجب الشرائع الرومانية البيزنطية ، وعليه اخذ حضرته يقابل بين شرائعنا والشرائع الرومانية ، مورداً بإيجاز نقاط الاتفاق والتنافر بينهما .
 وكتابه يقسم الى اربعة ابواب : فيشتمل الاول على توطئة (ص ١ - ١٠)
 المع فيها المؤلف الى نشأة الشرع بين ظهرانينا ، وكيف انه قد اخذ في معظمه عن الشرع الروماني ، ما خلا ما كان منه منطأً بالاحوال الدينية وما يتفرع عنها رأساً . وذهب الى ان الشرائع المارونية تنطوي كلها في كتاب يدعى « مختصر الشريعة » لواضعه المطران عبدالله قرألي ، وقد اخذ معظمه عن كتاب « التاموس » ، وهذا ماخوذ بدوره عن كتاب الشرع الروماني المعروف بالكتاب « السوري الروماني » . ثم اخذ في الباب الثاني يبين ما اشتل عليه كتاب المختصر ، فيورد جل موادّه مادة مادة ، ثم يقابلها بالشرع الزرمانى والشرع الاسلامي ، ولا يغفل ان يذكر احياناً ما جاء في صدد ذلك في المجمع اللبناني . وهو يدعوه القسم الاول (ص ١٠ - ٤٣) . ثم يعيد في الباب الثالث (ص ٤٣ - ٧١) وهو يدعوه القسم الثاني ، الى اثبات كون الشرائع التي نوه عنها قد وضعت في موضع العمل . اخيراً الباب الرابع (ص ٧١ - ١٠٦) وهو يدعوه : « ذيل في الموادّ المذهبية والاحوال الشخصية »
 ينطوي على سبع واربعين حجة او بيّنة تثبت تسليم ولاية الامور الى المواردنة ،
 والى سائر الطوائف ، بالحق في الاحكام فيما يتعلّق بالاحوال الشخصية وخلافها .
 هذا هو كتاب الاب زياده . وانت ترى ممّا تقدّم كم عانى حضرته من المشقّات في جمع شتات موادّه وشوارده لاثباتها بقالب شيق ، وبعبارة وجيزة ، الامر الذي يستحقّ عليه اعظم الشكر من ذوي العلم ، ولا غرو فالتفضل يعرفه ذوره .

ولا يعبّر نضارة التأليف ما جاء فيه من الشوايب . فالتقص لا ينفكّ عن الاعمال البشرية مهما بالغ المجتهدون في اتقان اعمالهم . وحضرة صاحب التأليف تراه مثل كل عالم يقول في مقدّمة كتابه ما نصّه « تقابل بمخالص الشكر ما يتحسنا به القراء . من التنيه الى ما قد يقع فيه من المفوات . »
 والذي اراه انه يلزم في عدة ابواب زيادة اسهاب ، مع زيادة ايضاح ،

وتخصيص لروال ما فيها من غموض وإبهام ، أو لزيادة الفوائد . وفي مواضع كثيرة يجب تنوير القارئ ، ولو بجاشية صغيرة ، لمعرفة أمور لا يلزم ان تفترض معرفتها لدى جميع القراء . من ذلك مثلاً قوله ص ١٨ : «مجمع ضيمة موسى المنقذ سنة ١٥٩٨» فما هي هذه ضيمة موسى ، وابن يوجد هذا المجمع ، ومن عقده ؟ . . . الى آخر ما هنالك . وكذلك ايضاً يجب شرح الكلمات والتعابير القديمة الواردة في المختصر كقوله ص ٢٠ : «وان امتنع قابض الاربون وفرك الموافقة ردّ ما قبضه مضاعفاً» فما معنى «فرك الموافقة» ؟ وما معنى «اربون» ؟ ثم ممّا يلزم الانتباه اليه تعريب بعض الكلمات من ذلك قول المؤلف ص ٦ «واللغة الغريغورية» ولا ريب في انه يقصد اللغة الكرجية (Georgienne) لانه لا علم لنا بوجود لغة في الكون تدعى «غريغورية» . كذلك ايضاً فقد جاء ص ٥ ما نصه : «اما الفتاوي فمنها ما هو مقتبس من الفقه الاسلامي ومنها ما هو مقتبس من القوانين التي اعتمدنا البحث فيها الآن والمثبتة في الكتاب المعروف «بكتاب مختصر الشريعة» وكان قد سبق وقال ، ص ٤ ، ان صاحب المختصر والفتاوي هو المطران عبدالله قرألي .

فلدي في مكتبي اخاصة نسختان عن كتاب المختصر^١ ونسختان عن الفتاوي . وقد قابلت هذه مع الفتاوي المعروفة تحت اسم «الفتاوي الخيرية» التي جمعها ابراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد العزيز عن الشيخ محيي الدين ، وهذا يقول بدوره انه اخذها عن والده خير الدين الرملي - نسبة الى الرملة البيضاء - فوجدتها مأخوذة عنها حرفاً بحرف . اخيراً كان على المؤلف في مواضع كثيرة ان يلمح ، ولو بالاشارة ، الى ما هي عليه الامور حالياً ولا يكفي ببرد ما كانت عليه قديماً ، دون ادنى اشارة الى الحاضر . ولكن كل هذا لا يحيط من قدر الكتاب الشين كما ذكرت آنفاً ، وربك ولي الصواب والهدى .

(١) يوجد لاحدى هاتين النسختين الموجودتين عندي ملحق يقع في مائة وخمس وسبعين صفحة - خطت بالكرشوني في ٣١ كانون الاول سنة ١٢٤٨ مسيحية بدرسة عيظورا . - يتضمن عدة مسائل لاهوتية قانونية كسرفة واجبات القاضي ، وما يطلب منه ، وما هي التأديبات الكنائسية ، وما شاكل ذلك قد أخذت عن كتاب الاب اليسوعي الشهير بوسبادوم .